CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/6/12/Add.2
28 February 2002

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

اجتماع الأطراف للاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي
الاجتماع السادس
لاهاي ، ٧ – ١٩ نيسان /أبريل ٢٠٠٢
البند ١٧-٦ من جدول الأعمال المؤقت *

القضايا المشتركة بين عدة قطاعات : التقارير المرحلية بشأن التنفيذ

ضميمة

نتائج التشاور الإلكتروني بشأن مشروع المبادئ التوجيهية الدولية للأنشطة المتصلة بتنمية السياحة المستدامة

مذكرة من الأمين التنفيذي

١- كما جاء في الفقرة ٦٥ من التقرير المرحلي بشأن القضايا المشتركة بين عدة قطاعات ، قامت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (هفمعتت) ، في اجتماعها السابع ، وفي الفقرة (دال) من توصيتها ٥/٧ ، بتقديم طلب إلى الأمين التنفيذي بأن يقوم بتنظيم مشورة إلكترونية للحصول على مزيد من ردود الفعل على نص مشروع المبادئ التوجيهية الدولية للأنشطة المتعلقة بتنمية السياحة المستدامة في الأنظمة الإيكولوجية البرية والبحرية والساحلية والجبلية المعرضة للتضرر ، وهو النص الذي اعدته الورشة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والسياحة التي انعقدت في سانت دمينغو ، في جمهورية الدومينيكية ، من ٤ إلى ٧ يونيه ٢٠٠١ ، إعمالاً للمقرر ٢٥/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف .

* UNEP/CBD/COP/6/1and Corr.1/Rev.1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات ، عدم طلب نسخ اضافية

٢- تنفـيذاً لهذا الطلب قام الأمين التنفيذي بفتح صندوق بريد إلكتروني (tourism@biodiv.org) تتم من خلاله عملية التشاور الإلكتروني . وقدمت تعليقات أربع حكومات هي : كندا و كوستاريكا و جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وألمانيا . وتقدم المذكرة الحالية لمحة تجميعية عن هذه الآراء .

مساندة المبادئ التوجيهية وإدماج نتائج جديدة فيها

٣- إن جمهوريـــة يوغسلافيا الاتحادية وألمانيا قد أعربتا كلتاهما عن تأييدهما لمشروع المبادئ التوجيهية . ورأت جمهوريـــة يوغسلافيا الاتحادية أن هذه المبادئ هي أداة مفيدة لإدارة أنشطة السياحة ، حيث أن الاعتبارات الاقتصـــادية لا تـــزال سائدة في عمليات صنع القرار في قطاع السياحة في البلد ، ولم تصبح بعد اعتبارات البيئة والتنوع البيولوجي عنصراً يدخل أساساً في تنشيط السياحة .

٤- اقترحت ألمانيا تطبيق مشروع المبادئ التوجيهية في المشروعات الميدانية مع إدماج ما يظهر من نتائج في تلك المبادئ .

الشكل واللغة

٥- أشـــارت كوستاريكا إلى عدم وجود تماسك كاف في معالجة المجالات المواضيعية المختلفة وإلى صعوبة اللغة المستعملة ، مما يؤدي إلى صعوبات في تفهم نص المبادئ التوجيهية المقترحة . وطبقاً لكوستاريكا لا يتمشى مضمون هذه المبادئ ولا هيكلتها مع ما يحدد من الناحية التقنية بأنه " مبادئ توجيهية " كما أن المقترحات المتعلقة بالتنفيذ التي تقدم إلى الحكومات وإلى القطاعات الأخرى كثيراً ما لا تكون محددة وملموسة .

تعليقات عامة

٦- وفقـــا لكندا ، تنطوي المبادئ التوجيهية على التباس بين تقييم الآثار المحتملة للتطورات السياحية الجديدة وبين إدارة شؤون الآثار المترتبة على ما يوجد من تنميات وتطويرات في المجال السياحي . وتغطي عبارة " تقييم الوقع " وعبارة " إدارة شؤون الوقع " حالياً عناصر من كلا المجالين (وهي العبارات الواردة في الجزء باء تحت عـــنوان " خطـــوات عملـــية الإدارة ") . غير أن هناك تركيز يقع أساساً على الجانب الأول . ومشروع المبادئ التوجيهـــية يـــنطوي أيضا على لبس بين إعداد استراتيجية للسياحة المستدامة على الصعيد الوطني وبين تقييمات مشـــروعات السياحة الفردية . فهي لا تتبين أن المناطق البيولوجية الفردية (على الصعيد دون الوطني) قد تكون أفضل مقياس يتخذ لتخطيط السياحة وإشراك أصحاب المصلحة فيه .

٧- إن خطـــوات عملية الإدارة ينبغي أن تعالج كيفية إدارة الوقع وإدارة الموارد وإدارة الزائرين . وعمليات تقييم الوقع وإدارته مبينة في سياق تخطيطي . بيد أن إدارة الموارد وتقييم وقع الزائرين واستهداف فئات الزائرين وإدارة شؤونهم كلها أمور لا تغطيه المبادئ التوجيهية المقترحة إلا بطريقة سطحية .

٨- هناك عدد من النماذج الناجحة آخذة في الظهور حيث لا تكون الحكومة هي القوة الدافعة لتنمية السياحة المستدامة . وعلى الصعيد العالمي تفتقر عدة بلدان إلى الموارد الحكومية للقيام بجميع خطوات الإدارة الواردة في

المـرفق الأول . هـناك إنمـاط متنوعة من الشركات والبدائل ينبغي النظر فيها وليس مجرد إدراجها باعتبارها إشراكاً لأصحاب المصلحة .

٩- إن " عملـية الإخطار " المذكورة في الجزء جيم إنما هي أساساً إطاراً لتقييم الوقع البيئي . وهي تنطوي علـى ازدواجـية للمعلومـات التـي تدخل تحت عبارة " تقييم الوقع " (الفقرات ٣٩-٥٣) . وكلا هذين القسمين يسـتهدفان أساسـاً التطورات على النطاق الصغير ولا ينظران في الوقع المتراكم . ويكون من الأساليب الأكثر فعالية والأقرب إلى جدوى التكاليف في مجال تنمية السياحة أن تقوم الحكومات والأطراف الأخرى بوضع رؤية " النـتائج المرجوة " بالنسبة لمنطقة معينة . والجهات التي ستقوم بتنمية تلك الجهة سوف تعرف مقدماً إذا ما كانت خططهم ومفاهيمهم تتمشى بطريقة أساسية مع السياسات ومع الرؤية الموضوعة لتلك المنطقة ، بدلاً من أن تكون مجرد ردود فعل للعمليات التي تقودها الحكومة والتي قد لا يكونون على علم بها .

تعليقات محددة

١٠- قدمـت كندا كذلك إلى الأمانة تعليقات محددة على بعض فقرات نص المبادئ التوجيهية المقترحة وذلك على النحو الآتي :

(أ) *الفقـرة ٨*- إن عمليات التشاور ينبغي أن تشمل مزيداً من تقاسم المعلومات . وينبغي أن يكون ثمـة إرادة على تقاسم التحكم . ومن الاعتبارات الأساسية نحو تحقيق السياحة المستدامة هو الرقابة المحلية على السـياحة . والأمر يحتاج إلى تعلم متبادل ، يشمل الوسائل السوية للتوصل إلى المعارف التقليدية والموجودة لدى المجـتمعات من اصحاب المصلحة المحليين ، بما فيها مجتمعات السكان الأصليين . والأسلوب القائم على اساس بناء التوافق بين الآراء يختلف تماماً عن عملية التشاور .

(ب) *الفقرة ٩* - إن إنشاء لجنة وطنية تقوم على اساس أصحاب المصلحة لن تستطيع أداء وظيفتها في البلدان الكبيرة ذات الإنماط المختلفة من الأنظمة الإيكولوجية والخصائص المتباينة بين السياحة في كل منها . فالمـناطق البيولوجـية المتميزة سيكون فيها مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة ، كما تكون فيها الخبرات مختلفة بين الأفراد وبين الجماهير .

(ج) *الفقرة ١٥ (ز)* - إن كثير من الأطراف قد وضعت فقط استراتيجيات تتعلق بالتنوع البيولوجي بينما لم تضع خطط عمل . وخطط العمل وحدها هي التي تتضمن الاحتياجات المحددة للمساعدة على السير قدماً .

(د) *الفقرة ٣٢ (أ)* - بينما الاعتراف القانوني الوطني بمواقـــــع رامسار والمراتع المحمية في الكـرة الأحيائية (Biosphere Reserves) . أمر طيب إلا أن الأمر يقتضي المساعدة الحكومية على الإدارة ، باعتـبارها أمراً مختلفاً عن الاعتراف القانوني ، وذلك في سبيل مساندة السياحة المستدامة في تلك المواقع . فإن كثيراً من" المراتع على الورق " موجودة دون أن تنال سنداً لإدارة السياحة ولتعزيز المنافع ومعالجة الضغوط .

(هـ) *الفقـرة ٥٤* - إن مفهـوم قدرة التحمل في سياق السياحة هي أمر كان مرفوضاً من مخططي أنشطة الترويح والاستجمام منذ ما يزيد عن ٢٥ سنة . ويمكن وضع حدود مصطنعة في أي شئ غير أنه لا توجد

علاقة خطية بين الأعداد والآثار الناتجة . والأمر الأساسي هو مراعاة العناصر المتعلقة بمسلك السائحين . وهناك أدوات جديدة للتقييم السريع آخذة في الرواج خصوصاً فيما يتعلق بالمجالات النامية ، وينبغي النظر فيها ؛

(و) *الفقرة ٥٩* – على الرغم من أنه توجد بعض العناصر المتعلقة بإدارة شؤون الزائرين والموارد ، غير أن معالجتها سطحية جداً . أن هذه الموضوعات تقتضي أن ينظر فيها على أساس أنها مستقلة بعضها عن بعض وتقتضي بحثاً أشد تفصيلاً .

(ز) *الفقرة ٦٢* – أن صنع القرار ليس خطوة " تنجم " عن المواد المتوفرة من قبل ، وإنما هذه النقاط هي شرط لنجاح أية عملية ؛

(ح) الفقرات ٧٠-٧٥ هي – فيما يتعلق بالتنفيذ فإن إمكانية عدول الحكومات عن اتجاهاتها السابقة أو عكس تلك الاتجاهات بسبب عمليات سياسية هي أمر يمثل مخاطرة حقيقية في سياق هذه الخطوات المتعلقة بالإدارة . وعملية الإدارة هذه عملية شاملة ستقضي حتماً وقت طويلاً . وتحتاج الحكومات فعلاً إلى أن تكون صادقة العزم كي تقوم بتنفيذ ما خططه اسلافها . وفكرة الرصد والتطبيق (الفقرة ٧٤) إنما تكون خطوة إلى الوراء ، في أحسن الأحوال ، وتكون في أسوء الأحوال دلالة على أن التخطيط السياحي لم يشمل كما ينبغي إشراك الصناعات السياحية والمجتمعات المحلية والسائحين أنفسهم .

(ط) الفقرات ٧٦-٨٤ – إن القسم المتعلق بالرصد يتضمن تفصيلات كثيرة ، يمكن أن يعتبر قسماً مثالياً . غير أن حتى أكثر البلاد تقدماً لا يرجح أن تقوم بكل هذه التفاصيل بطريقة متماسكة وشاملة وتشمل جميع مستويات التخطيط . إن الأمر يقتضي عملية تقييم سريعة لكل مقصد من المقاصد ، حتى تكون بعض هذه النقاط داخلة في منظور شامل .